كلية الحقوق

قضيـــــة القـــــدس
في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة

الباحث
أحمد فـاروق احمد الجمال

لا شك ان مدينة **القدس** تعد من أهم المدن فى العالم فى التاريخ القديم والحديث على حد سواء لأنها قبلة لكل الأديان السماوية الإسلام والمسيحية واليهودية لذلك فإنها حظيت – ولازالت – بإهتمام ورعاية دولية من خلال هذا الكم الهائل من القرارات والمواثيق الدولية التى تحفظ للمدينة مكانتها وحمايتها من أى إعتداء على القيم التاريخية والثقافية والدينية بها.

والقدس مدينة عربية منذ الآف السنين حيث إستقر بها اليوبسيون الذين ينحدرون من أصل كنعانى نزحوا إليها من شبة الجزيرة العربية حتى غزاً العبرانيون المدينة فى الألف الأول قبل الميلاد وكونوا أول دولة يهودية فى فلسطين إلا أن هذه الدولة لم تستمر طويلاً فقد إنقسمت فى عهد أبناء سليمان إلى مملكتين هما إسرائيل ويهوذا وما لبثت أن إنهارت المملكتين بعد ذلك لتنتهى الدولة اليهودية من فلسطين إلى الأبد.

ومنذ الغزو العبرانى لأرض فلسطين ومدينة القدس تتعرض لأطماع الغزاة والمحاربين وما لبثت هذه المدينة أن تستعيد روحها وتلملم جراحها تنفض عن كاهلها وطأة الغزاة ومطامع الأعداء ويشهد التاريخ أن الفترة الوحيدة التى ظلت فيها القدس تستقبل جموع العابدين والسائحين بكل ترحاب هى الفترة التى كانت خاضعة فيها للسيادة العربية والإسلامية فكان كل فرد يعبد ربه فى حرية وأمان بعيدا عن أية أحداث دينية أو سياسية.

ولقد اكدت حقائق التاريخ بما لا يدع مجالا لأى شك أن مدينة القدس الشريف عربية الأصل فى النشأة والتكوين إسلامية الهوية فى الحضارة الإنسانية ومن ثم فإن المزاعم التى يرددها الإسرائيليون والخطط التى راحت إسرائيل تضعها لإستلاب هذه المدينة العربية الإسلامية ما هى إلا زيف وكذب حاولت بها خداع العالم وتضليله.

ثم أين هى هذه القدس التى يتحدث عنها الاسرائيليون؟ إنها أورشليم التاريخية التى بحثوا عن أى أثر لها فى منطقة القدس فلم يجدوا لها معلما وخابت ظنونهم ومع ذلك ذادت إدعاءاتهم التى ليس لها من سند إلا القوة العسكرية والظروف الدولية.

فلو سلمنا بما يقوله الإسرائيليون من أن مملكة داود قامت فى إحدى مناطق القدس !! فإن حقائق التاريخ تؤكد أنها قامت على أرض عربية أصيلة ولم تستمر مملكته وإبنه سليمان أكثر من ثلاثة وسبعون عام تلك هى أورشليم التى يتحدثون عنها والتى هدمها الرومان مرتين وأذالوها من الوجود ثم جاء المسلمون وفتحوا المدينة التى لم يأخذوها من اليهود بل أخذوها من الرومان أعداء اليهود وكان إسمها إيلياء نسبة إلى الإمبراطور الروماني إيلياء هادريان.

ولقد إستمر حكم المسلمين فيها اثنى عشر قرن من الزمان حكم فيها الشام كله بما فيها فلسطين والقدس الشريف وهذا هو أسمها منذ الفتح الإسلامي لها فى القرن السابع الميلادى وحتى يومنا هذا ثم أن المسلمين تملكوا أرضها بالطرق الشرعية وأوقفوا أكثرها على الخير والبر والعبادة ولم تهدم أو تحرق ولم يروع سكانها ولم يحدث فى تاريخ القدس ما يشكك فى أصولها

العربيـة وهويتهـا الإسـلامية وبـات العـرب هـم أصـحاب الحـق فيهـا دون غيـرهم أمـا فـى العهـد الإسرائيلي القصير فلم تعرف المدينة المقدسة والمباركة سلما ولا أمنا.

ولقد إستمرت المدينة تحت الحكم العربى والإسلامى حتى قامت الحرب العالمية الأولى وتحقق النصر للحلفاء وبدلا من أن توفى بريطانيا بتعهداتها نحو العرب ومنحهم الإستقلال وحقهم فى تكوين دولة عربية مستقلة قامت بوضع فلسطين تحت نظام الإنتداب.

ويعتبر صك الانتداب البريطاني هو حجر الأساس لقيام دولة إسرائيل ذلك لأن الحركة الصـهيونية تعتبـر صـك الانتداب سنداً من أسانيد السيادة الإسرائيلية علـى فلسطين. ورغم أن الدراسة أو التعرض لصك الانتداب اليوم تعد من قبيل الدراسة النظرية وذلك لطول العهد الذي مضى على أحداث الانتداب بالإضافة إلى أن القضية الفلسطينية اتخذت بعد ذلك مسارات أخرى قامت على التوسع والاحتلال والانتهاك المستمر لقرارات الأمم المتحدة إلا أن هذه الدراسة تكمن أهميتها في معرفة الآثار التي خلفها صك الانتداب على فلسطين ومنها مدينة القدس وهي آثار كانت لها أهدافاً بعيدة المدى على مستقبل فلسطين وعندما نشات الامم المتحدة عقب انتهاء الحرب العالميـة الثانيـة أصـدرت الجمعيـة العامـة للامم المتحـدة سـنه ١٩٤٧ توصـية تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع تدويل مدينة القدس.

وتعتبر توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين بمثابة شهادة ميلاد لدولة إسرائيل وهي سند من أسانيد السيادة الإسرائيلية – من وجهة نظر إسرائيل – على فلسطين – ولقد جاءت هذه التوصية كنموذج صارخ من الأمم المتحدة للخروج على أحكام القانون الدولي إذ لم يشهد التاريخ الإنساني كله سابقة تقسيم أمة إلى دولتين بقرار حتى ولو كان هذا القرار صادراً عن منتظم دولي مثل الأمم المتحدة دون اللجوء لاستفتاء عام في البلاد أو عرض النزاع على محكمة العدل الدولية.

ولقد تضمنت تلك التوصية وضعاً خاصاً بالنسبة للقدس تمثل في إخضاعها للإدارة الدولية تحت إشراف مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة.

وتحت ستار تدويل مدينة القدس – وقد بقى نظريا وأقر دون ما إكتراث بالسيادة الفلسطينية – وسعت إسرائيل دولتها بالإستيلاء على القسم الغربى من المدينة سنه ١٩٤٨ ثم الجزء الشرقى سنه ١٩٦٧ ثم ما لبثت أن أعلنتها عاصمه موحدة وأبدية لها مؤكدة ذلك فيما أسمته بالقانون الأساسى سنه ١٩٨٠ بعد سلسلة طويلة من أعمال الضم والتهويد والإستيطان وفرض أمر واقع على المدينة.

وإزاء الممارسات والإعتداءات الإسرائيلية على المدينة المقدسة فقد أصدر مجلس الأمن قراره الشهير رقم ٢٤٢ فى أعقاب عدوان ١٩٦٧ مقررا عدم قبول الاستيلاء على أقاليم الغير عن طريق الحرب وهو ما يعنى إنسحاب إسرائيل كاملا من جميع الأراضى العربية المحتلة سنة

١٩٦٧ إلا أن إسرائيل أعلنت أن القرار لإيلزمها بالإنسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة سنه ١٩٦٧ وأنه لا يعني الاعتراف بوجود شعب فلسطين أو التعرض للقضية الفلسطينية وافرغت كل ذلك في عدد من الصفات الدعائية المغلوطة باسم الحرب الوقائية في الدفاع عن النفس وسياسة الحدود الآمنة التي لا تقبل التعديل أو التفاوض.

بالإضافة إلي ذلك فإن القدس بمالها من قوة عاطفية وثروة روحية وأنها ملتقي الديانات الثلاث ما فتئت يجتذب إليها المسلمين والمسيحيين واليهود ولم يكن مقدرا لها أن تصبح يوما موضوع للمطامع الإسرائيلية ثم ضحيتها فدورها الديني لا يتلاءم مع وضعها كمدينة محتلة فالقدس زاخرة بالمقدسات الدينية للديانات الثلاث ومن هنا تكمن مشكلة المدينة مشكلة وجود مقدسات دينية لاصحاب الديانات الثلاث هذه المقدسات تجعل أهل كل ديانة يحاولون السيطرة عليها حتى يمكنهم حماية مقدساتهم وممارسة شعائرهم. وقد وضع القانون الدولي أسس حماية المقدسات الدينية ووضع لها نظام قانوني خاص بها فهل يتعارض هذا النظام القانوني مع إخضاع المدينة لسيادة دولة واحدة.

ان الصراع العربي الإسرائيلي هو صراع وجود قبل أن يكون صراع حدود ونظرا لأنه صراع متعدد التوجهات يراه كل منا وفق توجهاته الثقافية وخلفياته الحضارية فهذا هو وجه الميزة والعيب معا: الميزة هي أنه صراع ثري وعلي المثقفين فحص ودراسة جميع جوانبه المختلفة أما نقطة الضعف فلأن الرؤى المختلفة تستغلها إسرائيل لتضخمها فتشتت صفوفنا ومن هنا كانت أهمية التركيز علي الالتفاف حول الوحدة و الإبعاد عن التفرقة والتمزق.

فكل طرف من أطراف الصراع علي القدس له أسانيده في فرض سيادته علي المدينة المقدسة وواقع الأمر أن الصراع العربي الإسرائيلي له جوانبه المتعددة وزواياه المختلفة سواء من حيث أسانيد فرض السيادة علي المدينة أو من حيث البعد الديني الذي يعد طرفا في هذا الصراع. فدعاوي إسرائيل تعتمد علي دوافع دينية تجعل من أرض فلسطين – بالنسبة لهم – أرض المعاد كما نلاحظ أن التيار الديني في العالم العربي قد بادر قبل غيره في دخول ساحة المواجهة العسكرية ضد إسرائيل سنه ١٩٤٨ مع الأخذ في الاعتبار أن القضية الفلسطينية عامة وقضية القدس خاصة ظلت شعارا إسلاميا منذ الاحتلال الإسرائيلي للمدينة بالكامل بعد عدوان ١٩٦٧.

وإذا كانت الدوافع والظواهر الدينية تلق دراستها – في الماضي – صعوبة علي الصعيد الدولي حيث كانت تقتصر دراسة تلك الظواهر الدينية من خلال مبادئ قوامها المساواة بين الأطراف إلا أن تطور العلاقات الدولية نتيجة لارتقاء الفكر الإنساني جعل من الصعوبة أن تنفصل دراسة هذه الدوافع والظواهر في القانون الدولي عن أي ظاهره عالمية أخري سياسة أو اقتصادية أو اجتماعية... وهذا كله يدل علي ما للدين من أهمية في التأثير علي حياة الإنسان وأن الإنسان مهما انفصل عن دينه ومقدساته فإنه لا يلبث أن يعود إلي ما يقدسه. فالظاهرة

الدينية ثابت أساسى في جميع النظم الثقافية التي تواجدت في حضارات الإنسان فضمن كل ثقافة لا بد من وجود إله تتجه إليه مشاعر الأفراد وأحاسيسهم بالتقديس والخضوع ويستمد منه نظام المجتمع الشرعية والقدرة علي احترام أعرافه وقوانينه.

وإذ كانت قضية القدس قد لا قت محاولات عدة لوضع حل لها بعضها في نطاق دبلوماسي وبعضها في نطاق عسكري إلا أن هذه المحاولات لم تسفر عن حل جزري للقضية وبقيت المشكلة تلقى بظلالها علي العالم العربي خاصة والمجتمع الدولي بصفة عامة منطوية علي تهديد دائم ومستمر للسلام وللامن والاستقرار فى المنطقة العربية.

وتجدد الإشارة هنا إلي أنه لم يكن من مقاصدي – خلال هذه الدراسة – ولا يمكن أن يكون كذلك – أن أضع حلا لمشكلة دولية استعصت علي الحل سنوات طوال وإنما كان المقصد – ولا يزال – هو عرض هذه المشكلة في دراسة موضوعية تستند إلي قواعد القانون الدولي العام. فلست أدعي أنني أتيت في صفحات هذه الدراسة بحل جديد لقضية القدس ولكنني حاولت رصد القضية في إطار يعالج الأسباب والأيدلوجية التي أفرزتها والدوافع والأسباب التي دفعت عجلة أحداثها والظروف التاريخية التي أحاطت بها.

ولقد حرصت علي استعراض الوقائع و الاحداث التاريخية بإيجاز حول محور الفعل ورد الفعل وحاولت تركيز الضوء علي معادلة هامة في تاريخ المنطقة العربية ومؤداها أن العمل المشترك والتنسيق والحد الأدنى من الوحدة كانت شروطا لازمة للنجاح و النصر علي حين كان التنازع والتخاصم سببا رئيسيا من أسباب الهزيمة. ومن أجل ذلك فإن هذه الدراسة ليست إسهاما مقصوداً لحل المشكلة في إطار قانوني أو دبلوماسي إذ يتعين علينا التسليم بإحتمال وجود فارق كبير بين ما يجب أن يكون وما هو كائن بالفعل. أي بين الفاعلية كتعبير كامن عما يكون وبين المشروعية التي تتلخص في أنها تعبير عما يجب. فإذا اعتبرنا هذه المقولة مقدمة أساسية للقضية المطروحة للبحث أصبح من الميسور علينا تحديد نطاق هذه الدراسة وطبيعتها بأنها تجري في إطار ما يجب أن يكون أي في إطار المشروعية.

وبينما أعترف للسابقين من أساتذتي العظام بفضلهم الكبير والرائد في دراسة القضية فإني أرجو أن تكون مساهمة هذا البحث الذي نقدمه للقارئ مفيدة وأن تكون إضافة إلي صرح أرجو أن يستمر في النمو حتى يوازن الدراسات الأجنبية و الإسرائيلية للقضية.

وإذا كان التصدي لمثل هذا الموضوع يبدو أمر هين ويسير إذ أن هناك فيضا هائلا من المراجع التى تعرضت له. غير أن ما يبدو للوهلة الأولي كذلك ليس هو الحقيقة بذاتها بعد نظرة أخري متباينة فكل ما بدأ أول الأمر من عوامل التيسير في الدراسة بدأ عند نظرة أخري فاحصة من عوامل الصعوبة في هذه الدراسة علي ماسيبين من الفقرات التالية والتي يمكن حصرها فيما يلي :

١- تحديد المشكلة موضع الدراسة.

٢- تحديد أطراف الصراع محل الدراسة.

٣- طبيعة الدراسة.

٤- أهمية الدراسة.

٥- منهج الدراسة.

٦- اهداف الدراسة.

٧- حدود الدراسة.

٨- صعوبات الدراسة.

١- تحديد المشكلة موضع الدراسة: لاشك أن القدس تشكل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي وفي ضوء هذا الصراع يتمسك كل طرف من أطراف الصراع بحجج وأسانيد بعضها قانوني وبعضها الأخر ذو طبيعة سياسية وينكر كل طرف علي الأخر – في نفس الوقت حججه وأسانيده وفى ضوء ذلك فأنى لا أنوى مجرد التعرض في هذه الدراسة لبيان وجهة النظر العربية وحدها من جهة كما لا أنوى التعرض بصفة مباشرة للحجج والأسانيد الإسرائيلية من جهة أخري لأن ذلك سوف يكون ترديد لا جديد فيه ولا ابتكار. ولكني أريد التعرض لقضية القدس من خلال ميثاق وقرارات الأمم المتحدة ومدى اتفاق الحلول التى وضعت لها مع القانون الدولي. إذ كثيرا ما يتم وضع حلول لمثل هذه المشاكل لا تتفق في كثير من الأحيان مع قواعد القانون الدولي.

وتبدو المشكلة أكثر دقة لتعلقها بمصالح دينية وسياسية واقتصادية ليس فقط بين أطراف النزاع وإنما تتعدى ذلكْ إلى من له صلة بطريق غير مباشر بالقضية. واغلب الظن عندى أن القدس لم تكن في أي وقت محور إستراتيجيه فلسطينية مكثفة ولم تكن هناك مطلقا حماية منظمة لمقاومة السيطرة الإسرائيلية على المدينة والمناطق المحيطة بها هذه السيطرة التي تحاول إسرائيل من خلالها فرض أمر واقع على المدينة غير عابئة بالقرارات والمواثيق الدولية والتي تؤكد الحق العربي في السيادة على القدس.

ففي ضوء الحق العربي على المدينة والاحتلال الإسرائيلي لها تبدو المشكلة موضع الدراسة و التي سوف نلقى الضوء عليها منذ بداية الصراع وحتى الآن.

٢- تحديد أطراف الصراع محل الدراسة: تعتبر القضية الفلسطينية بصفة عامة قضية صراع حضاري بين الغرب والإسلام وهى قضية صراع أجيال سابقة ولاحقة ومن هنا أريد القول بأن هذا الصراع في حقيقته ليس بين الفلسطينيين و الإسرائيليين فقط طبقا لما هو شائع وإنما هو صراع عربي إسلامي ضد الصهيونية فهذه الأخيرة ثم إسرائيل كصورة من صور هذه الصهيونية جزئين عضويين من البنيان الاستعماري في مرحلتيه القديمة ثم الحديثة ثم الكوكبية الحالية المسيطرة على بلدان العالم ومن هنا يتبين أن الصراع في حقيقته ليس صراع فلسطيني إسرائيلي

وإلا كان صراعا بين شعب له مقوماته وبين شبح سرطاني بالغ الأثر غامض الملامح والقسمات كما أنه ليس صراعا بين العرب واليهود لأن ذلك يجعل الصراع بين طرفين ينتمي كل منهما إلي جنس مختلف فالعرب طائفة عرقية بينما اليهود فهم أتباع ديانة سماوية مثل الإسلام والمسيحية وليس هناك ما يسمي بالجنس أو الشعب اليهودي. كذلك لا يعد هذا الصراع صراعا عربيا إسرائيليا وذلك لأن العرب أمة أما إسرائيل فهي دولة. فهو إذن صراع عربي صهيوني إذا هذا التفسير يسمح بأن ندخل في الصراع كافة القوي الصهيونية التقليدية من اليهود كما يتسع أيضاً هذا المفهوم للقوي الصهيونية غير اليهودية التي آمنت بالصهيونية ودعواها دون أن يكون لها علاقة باليهودية. كما يتسع أيضاً هذا المفهوم للقوي اليهودية المناهضة للحركة الصهيونية والتي يمكن إدخالها في عداد الجانب العربي.

فالصهيونية لم تستطيع أن تسيس كل اليهود وإن كانت قد نجحت في أن تصهين أفراداً من خارج اليهود **ويترتب علي** ذلك أنه من الظلم والحيف بالقضية الفلسطينية و بالفلسطينيين كشعب أن يتحملوا وحدهم مسئولية ذلك الصراع بل وليس من حقهم أن ينفردوا بحل منفصل فجميع الشعوب تحملت قدرا من المسئولية في هذه القضية ماليا وبشرياً.

أما وقد حددنا أطراف الصراع فإني أري – وجريا علي المفهوم الشائع لغويا فقط لأطراف الصراع – لا غضاضة في إطلاق مصطلح الصراع العربي الإسرائيلي في ثنايا البحث علي أن يكون مفهوما وواضحا حقيقية ما يدل عليه هذا الصراع وطبيعته.

٣– طبيعة الدراسة: إن دراسة قضية القدس في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة هي دراسة ذات طبيعة قانونية تنتمي إلي القانون الدولي العام. والواقع إن قيام إسرائيل قد نتج عنه ما يسمي بالنزاع العربي الإسرائيلي وطبيعة النزاع الدولي بصفة عامة قانوني أو سياسي إنما يتحدد وفقا لما يراه أطراف النزاع ونحن نري أن قضية القدس والنزاع العربي الإسرائيلي حولها هي منازعة تنتمي إلي القانون الدولي العام. فالبراهين والحجج التي ساقها أطراف هذا النزاع للتدليل علي صحة ما يدعونه تنتمي في معظمها إلي قواعد القانون الدولي العام.

٤– أهمية الدراسة: قد يبدو للوهلة الأولي أنه لا أهمية لدراسة قضية القدس في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة. إذ أن إسرائيل دولة قائمة بالفعل وتحتل المدينة كاملة وتتخذها عاصمة لها وأنها تفرض أمر واقع جديد عليها وهو أمر قد يصعب تغييره في ظل الوضع الدولي الراهن واختلال ميزان القوي بين العرب وإسرائيل.

يبد أن هذا القول يبدو صحيحا في الظاهر ولكن الواقع يؤكد أن المجتمع الدولي لا يعترف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل وإنما يعتبرها مدينة محتلة خاضعة لأحكام الاحتلال الحربي والتي لا تعطي للمحتل الحق في فرض سيادته علي الأرض المحتلة أو فرض أمر واقع عليها أو إتخاذها عاصمة له

كما أن لدراسة مثل هذا الموضوع أهمية قانونية تتمثل في تتبع المنهج الذي سار عليه كل فرع من الفروع الرئيسية للأمم المتحدة حيال قضية القدس من خلال تتبع القرارات الصادرة من كل منها ثم تقويم هذا المنهج في ضوء قواعد القانون الدولي والميثاق للحكم علي مدي مشروعية هذا المنهج ومدي ملائمته خاصة لقواعد ونصوص ميثاق الأمم المتحدة وتبدو أهمية الدراسة كما يلي.

أ- أهمية بحثية وفقهية : وتتمثل في سد النقص في هذا الجانب من جوانب القضية الفلسطينية وأعني به قضية القدس فقد لاحظت قله اهتمام الفقه العربي بدراسة الجوانب القانونية للقضية بالإضافة إلي بحثها في ثنايا القضية الأم وهي القضية الفلسطينية وتتمثل تلك الأهمية أيضاً في مناقشة الاجتهادات الفقهية والبحثية الشاذة والغزيرة للفقهاء والباحثين الصهاينة ومن يدور في فكلهم من أساتذة القانون الدولي وبعض الباحثين الغربيين.

ب- أهمية قومية : حيث أن القضية الفلسطينية ككل كانت ولا تزال قضية العرب المركزية وهي قضية تمس الشرف القومي العربي بنفس القدر الذي تمس به مستقبل الشعب الفلسطيني والأمة العربية علي السواء. كما أنها تتصل بحياة العرب مسلمين ومسيحيين في إطار وحدة روحية شاملة حيث يجدون فيها رمز الوحدة والتسامح فالقدس أحدي رموز العروبة التي تسطر الحب من شفافيات الروح والوجدان.

ج- محاولة لاعادة وضع الامور فى نصابها وضمن اطارها القانونى والموضوعى الصحيح وذلك بعد دراستها و سبر اغوارها ووضع الاسس و الضوابط القانونية للتسوية السلمية لقضية القدس بالشكل الذى يعيد الحقوق لاصحابها.

د – تشعب موضوع الدراسة وتعدد جوانبه و ارتباطه بغالبية قواعد القانون الدولى و مبادئه مما يجعله جديرا بالبحث لكونه يجمع بين الثراء من جهة و الصعوبة من جهة اخلرى.

٥- منهج الدراسة: لا شك أن منهج الإستناد إلي القانون الدولي العام قد يبدو في نظر الكثيرين أداة غير فعالة في مواجهة الأمر الواقع الذي تفرضه إسرائيل بسياستها نحو القدس مستندة في ذلك إلي القوة والردع فهناك من يعتقد أن المنهج القانوني ضرب من العبث في مواجهة المشروع الصهيوني الثابت علي قناعاته الأساسية والتي تتحقق بإضطراد أمام التراجع العربي المستمر كما أن العالم العربي وخاصة الفلسطينيين من إعتقد منهج السادات المؤكد للسياسة العملية غير المكترث بالقانون الذي يكتسحه واقع القوة هو الأولي بالإتباع والتغاضي عن الجوانب القانونية أملا في خلق واقع يفرض نفسه ويصبح هو القانون الواقعي خاصة وأن أحكام القانون الدولي لا تلقي احترام من كل الدول ولا حتى قرارات بعض المؤسسات الدولية المنوط بها إعمال القواعد القانونية ولعل قرارات مجلس الأمن التي تكيل بمكيالين أو أكثر مجرد نموذج علي ذلك.

بيد أن اللجوء والاحتكام للقانون الدولي ليس بالضرورة ضعفا أو أنه يقتصر علي الضعفاء بل إن إسرائيل ذاتها كثيرا ما تقر بحاجتها للقانون لتبرير وتكريس سياستها مثلما فعلت عند العدوان الثلاثي سنه ١٩٥٦ والذي بررته بأنه دفاع شرعي مسموح به في القانون الدولي وكذلك إدعت عند وقوع عدوان سنه ١٩٦٧ مبررة ذلك تحت إسم الدفاع الشرعي الوقائي. ثم إدعائها بأن حرب أكتوبر سنه ١٩٧٣ في حكم العدوان.

كذلك إستثمرت إسرائيل ظروف الإنهيار والتفكك في معسكر الأتحاد السوفيتي مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية للتقدم بطلب إلغاء القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والقاضي بإعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية واعتبرت ذلك نصراً مؤزرا وتدعيما لشرعيتها في المنطقة وهو القرار الذي شكل إرتداداً في الأمم المتحدة ولاريب ان هذا الوضع جدير بان يستنهض همم المخلصين من رجال الفكر و القانون و التاريخ و السياسة وغيرها من المجالات لتفنيد تلك المزاعم و الادعاءات و اظهار ما بها من فساد وتزييف.

والواقع ان ما سطره رجال القانون فى هذا الشان كان بحق جد يسير . فلا تزال المكتبة العربية تعانى من قلة المؤلفات التى تقدم اجوبة القانون الدولى العام على الاسئلة و الاستفسارات التى تتطلب المزيد من البحث والتحليل.

ان اعداد دراسة حول قضية القدس فى ضوء ميثاق و قرارات الامم المتحدة لا يمكن ان تتحقق دون ان يقول القانون الدولى كلمته بشان التساؤلات التى لا تزال تبحث لها عن حل داخل دائرة القانون الدولى. واستعراض حجج و اسانيد اطراف النزاع ثم تقييم هذه الحجج و تلك الاسانيد ومدى اتفاقها مع قواعد القانون الدولى العام.

وفي سبيل إختيار منهج البحث للدراسة وجدت:

اولا: أن الإستدلال هو أقرب المناهج إلي تحقيق ما أبغيه من دراستي وهو قضية القدس في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة وقد أخذت من أنواع الاستدلال الإستدلال البرهانى من حيث أنه أقرب مناهج البحث إلي الدراسات القانونية والاستدلال البرهانى يقوم علي مقدمات برهانية أو قضايا مؤكدة ثبت صدقها و يقينها ومن ثم تكون النتائج المترتبة عليها صحيحة. فإذا قلنا أن القدس أرض عربية ولم تكن أبدا ضمن حدود الدولة اليهودية وفق توصيه الجمعية العامة للامم المتحدة بتقسيم فلسطين رقم ١٨١ لسنه ١٩٤٧ وكانت هذه المقدمة ثابتة وصادقه بالبرهان وهي توصية التقسيم ثم أثبتنا بعد ذلك بالبرهان أيضاً أن هذه التوصية أو هذه المقدمة هي الاخري باطلة وغير مشروعية فإنه ينتج عن ذلك أن دولة إسرائيل دولة غير شرعية وبالتالي فإن قيامها ثم إحتلالها للقدس أيضاً غير مشروع تطبيقاً لقاعدة أن ما بني علي باطل فهو باطل.

فإذا أضفنا – إلي كل ما تقدم – أن المفاهيم القانونية التي قدمتها إسرائيل وتأثرت بها سياستها نحو القدس والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة تمثل في فحواها خطابا إنشائيا لفظياً لا يرقي إلي مرتبة القانون الدولي ولا ينتمي لمصادره العرفية و الاستدلالية والتعاقدية وذلك وفق تقدير وإجماع الخبراء والفقهاء في القانون الدولي. فهذه المفاهيم لا تعدوا أن تكون وجهات نظر سياسة لا ترقي أو تزعم إنتمائها للقانون وهي حجج ذات طابع مصطنع ومتكلف بل إن بعض المفاهيم التي قدمتها إسرائيل لا وجود لها في القانون الدولي أصلاً كما سنري.

ثانياً: المنهج التاريخي: حيث أن الأحداث التاريخية مهمة في الحاضر والمستقبل وتعتبر ضرورة قصوى لدراسة موضوع البحث إذ لا يمكن إدراك أي ظاهرة من الظواهر في العلاقات الدولية إلا بالعودة إلى جزورها التاريخية ثم تناول المسار التاريخي لها.وحيث أننا نتناول قضية القدس في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة فكان لابد من تتبع الأحداث التاريخية لهذه القضية وتطورها ودور الأمم المتحدة وأجهزتها في معالجة هذه القضية ومحاولة إيجاد حلول لها.

ثالثاً: المنهج التحليلي القانوني: حيث تستخدم هذه الدراسة أيضاً المنهج التحليلي القانوني وذلك لتحليل أحكام ميثاق الأمم المتحدة وتحليل النصوص ذات الصلة بموضوع الدراسة والمبادئ القانونية المتعلقة بها وأراء الفقه وقرارات الشرعية الدولية لبيان مدى موضوعيتها وترجيح ما كان منها متفقاً مع القواعد الدولية النافذة ومحاولة تأصيلها تأصيلاً قانونياً يساعد على الوصول إلى معرفة القاعدة القانونية الحاكمة للمسألة محل البحث.

٦ – **أهداف الدراسة:** تكمن أهداف الدراسة من بين عدة أهداف فيما يلي:

١. المعالجة التحليلية لموقف الأمم المتحدة والقانون الدولي من قضية القدس.

٢. تسليط الضوء على الممارسات الإسرائيلية بمدينة القدس ومحاولات تهويدها.

٣. تسليط الضوء بعرض موقف الدول ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية من قضية القدس.

٤. توضيح الفجوة بين ما هو نظري في المواثيق والنصوص وما هو مطبق.

٥ـ محاولة صياغة بعض الحلول السياسية المطروحة على الساحة الدولية ومدى اتفاقها مع القانون الدولي وميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٧– **حدود الدراسة:** كان من الممكن ونحن بصدد دراسة هذه المشكلة أن نتعرض لجوانب عديدة تتصل من قريب أو من بعيد بموضوع الدراسة ذلك أن هذه الدراسة يمكن أن تمتد لموضوعات عديدة تتعلق بالقضية الفلسطينية ككل مثل حقوق اللاجئين في العودة والتعويض وحرية الملاحة في الممرات المائية الدولية ومسألة حقوق الإنسان والجنسية المزدوجة والمقاومة الفلسطينية وحق تقرير المصير إلي اخر هذه الموضوعات التي تحيد بنا عن هد فنا من الدراسة لأننا حصرنا الموضوع في نطاق محدد لا يتعداه إلا بالقدر اللازم مع تحديد الهدف من الدراسة والوصول إليه وهو دراسة قضية القدس في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة.

ومع ذلك فإن هذه الدراسة تتطلب منا أن نتعرض ولو بصورة غير مباشرة ووجيزة لبعض الموضوعات التي لها تأثير علي قضية القدس بطريق مباشر أو غير مباشر. علي أن ذلك يكون في حدود بيان طبيعة هذه الموضوعات و مدي علاقتها بموضوع الدراسة. دون الدخول في التفصيلات والاجتهادات الفقهية حولها.

٨ – **صعوبات الدراسة:** في معالجتي لموضوع دراسة قضية القدس في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة واجهت صعوبات تتعلق بمدي موضوعية البحث ومن هذه الصعوبات ما يمكن رده إلي شخص الباحث ومنها ما يمكن رده إلي مصادر البحث والدراسة :

فأما عن الصعوبات التي واجهت شخص الباحث فإن دراسة مثل هذا الموضوع تتطلب بالضرورة الإلتزام بالموضوعية في عرض الموضوع وأدلته والنتائج المترتبة علي ذلك غير أن موضوع الدراسة يتعلق بمشاعري كعربي ويمس قضية كبري ومركزية تمس الشرف القومي العربي كله مما قد يدفعني إلي تبني وجهة نظر معينة مسبقة عند دراسة الموضوع قد لا توصف بالموضوعية. وكان لا بد لي في مواجهة ذلك إما أن أتخلي عن موضوع الدراسة نفسه وإما عن مشاعري كفرد عربي تمس هذه القضية أحاسيسه ومشاعره. ولما كان أقدر الناس علي معالجة موضوع ما وحل مشاكله هم أولئك الذين يعيشون في جوهر هذا الموضوع مما يجعل التمسك بالدراسة إستجابة لحاجة ملحة لا سيما وأن هذه المشكلة ما زلت تسيطر علي أولويات الدول العربية ولا زلت تشكل بنداً ثابتاً في جداول أعمال الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الأقليمية والمنتظمات غير الحكومية بل وكثير من الجهود الأكاديمية في أنحاء العالم والجهود الشعبية والأهلية وأصبحت مشكلة ملحة تهدد الأمن والسلم الدوليين وصارت تبحث عن حل لها.

وبالتالي فقد كان التخلي عن هذه الدراسة يمثل نكوصا عن الأهم إلي ما قد يكون أقل أهمية من وجهه نظر الباحث علي الأقل ولذلك كان لا بد من مواصلة دراسة هذا الموضوع مع مراعاة الإلتزام بالموضوعية والبعد عن المشاعر الشخصية والعاطفية.

وأما عن مصادر البحث فكانت هي الأخرى تمثل بالنسبة لي صعوبات تمثلت في:

- أن بعض المراجع التي إطلعت عليها سواء كانت تحمل وجهة النظر العربية أو وجهة النظر الأسرائيلية لم تخل من طابع دعائي في كثير من الأحوال وكان لابد لى من مواجهة ذلك ورد هذه الأراء إلي المصادر والأصول القانونية حتي تتضح الموازنة بين هذه الأراء والوقوف في النهاية عن الحقائق الكامنة وراء هذا الرأي. ولقد لجأت في البحث إلي المراجع التي تحمل وجهة النظر الإسرائيلية والتي لها صلة مباشرة بموضوع الدراسة أمثال ستون ويهوداً بلوم وشوبيل وغيرهم من الكتاب اليهود الذين يتبنون عدة أراء ويبنون عليها نتائج هي أبعد ما تكون أو تنتمي إلي القانون الدولي بل تمثل في الغالب خطابات إنشائية لفظية أو هي علي الأكثر تمثل وجهات نظر سياسية لا ترقي إلي مرتبة القانون.

- أما عن المراجع التي تحمل وجهة النظر العربية فهي عديدة ومتنوعة ويأتي في مقدمتها مؤلفات الاستاذ الدكتور / محمد طلعت الغنيمي والأستاذ الدكتور / عبد العزيز سرحان. والاستاذ الدكتور / حامد سلطان. و الاستاذ الدكتور / عائشة راتب.و الاستاذ الدكتور/عز الدين فودة . وغيرهم بالأضافة إلي العديد من رسائل الدكتوراه الحديثة والمتنوعة والتي أشرف عليها كبار أساتذة القانون في مصر.
- بالإضافة إلي ذلك فهناك مراجع قانونية عديدة سواء في القانون الدولي أو متخصصة في المسائل والدراسات الفلسطينية والصهيونية كما أن هناك العديد من المقالات المتنوعة والتي نشرت في الصحف والمجلات العربية والإسرائيلية. وفي ذلك يبقي القول بأنني لم أحط بكل المراجع ولا يمكنني أن أحيط بها لا عن تخاذل مني أو وهن ولكن لأن منها ما يصعب الحصول عليه ومنها ما لا فائدة في الرجوع إليه ومنها ما لم أحط به علما ويشفع لي أعتقادي بأن ما رجعت إليه كاف لمعالجة الموضوع الذي تصديت لدراسته. وهي مراجع تمثل علي أيه حال جهدا – وإن كان ضئيلاً – لباحث في أول البحث.

ولقد اثبتت هذه الدراسة – من خلال الاستعراض لقضية القدس ومن خلال القرارات الدولية والممارسات الصهيونية منذ عهد الانتداب البريطاني وحتى مسيرة التسوية الحالية نجاح الدبلوماسية الصهيونية فى تحقيق حلمها المتمثل فى الاستيلاء على القدس وقد أثبتت فى هذا الصدد خبرة فى المناورة خدمت هدفها النهائي إذ قدرت منذ البداية الظروف والأوضاع التى استدعت حاجاتها إلى العطف الدولى وحسبت إمكاناتها وإمكانات خصومها حسابا دقيقا استطاعت فى ضوئه أن تكسب معركة الدعاية قبل أن تكسب معركة الجيوش ونتيجة لذلك نجحت فى السيطرة على القدس على مراحل وبوسائل متعددة فى صك الانتداب البريطاني على فلسطين فكان لها اليد الطولى فى صياغته بحيث جاء متضمنا لوعد بلفور وفى توصية التقسيم استطاعت خلق قضية القدس والخروج بقرار تدويلها ثم بعد ذلك ونتيجة لتغير المعطيات الدولية لجأت إلى الحرب فإحتلت الجزء الغربي من المدينة سنة ١٩٤٨ ثم أكملت إحتلالها للجزء الشرقى سنة ١٩٦٧ بعد عدوان يونيو من نفس العام.

وبعدها مارست سياسات التهويد والضم والأمر الواقع ضاربة عرض الحائط بقرارات الأمم المتحدة التى طالبتها بالتراجع عن إجراءاتها غير الشرعية بشأن القدس وصولاً إلى مسيرة التسوية السلمية والتى تمكنت فيها إسرائيل من جعل المرجعية القانونية لها لكافة المفاوضات بما فيها المفاوضات حول القدس متمثلة بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ فقط دون قرار التدويل من ناحية ومن ناحية أخرى فى تأجيل البت فى القضية حتى تستطيع خلق واقع يصعب معه إيجاد حل لا يتمشي مع مخططاتها. كل هذا لا يقابله على الجانب العربى مجرد إجماع أو تصور محدد لمعالجة قضية القدس.

ولقد كان الموقف الإسرائيلي دائما من قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية القدس يتأرجح بين الرفض والتجاهل والاستنكار بل لقد ارتبط بشكل متوازن إلى الحد الذى وصل إلى توجيه الإتهامات إلى المنظمة الدولية بإنحيازها للعرب.

والملاحظ بصفة عامة أنه صدرت قرارات دولية عديدة عن الجمعية العامة تؤكد على وضع القدس تحت إشراف نظام دولى لحماية المقدسات الدينية بها إسلامية ومسيحية ويهودية سواء داخل القدس أو خارجها ولم تلبث إسرائيل أن نقلت عاصمتها رسميا إلى القدس فى ١٩٤٩/١٢/١١ ومن ثم أخفقت الأمم المتحدة فى تدويل المدينة وكانت الجمعية العامة وقد إعتمدت فى دورتها العادية ٣ فى ١٩٤٨/١٢/١١ القرار ١٩٤ د/٣ والذى دعا إلى جعل مدينة القدس منزوعة السلاح وإلى تدويها وحماية الأماكن المقدسة وحماية وضمان حرية الوصول إليها. وفى ظل تلك الظروف طرحت مشكلة القدس فى المحافل الدولية منذ نشوب حرب يونيو ١٩٦٧ والتى إحتلت فيها إسرائيل الجزء الشرقى من المدينة وبادرت على الفور الأمم المتحدة إلى عقد دورة خاصة فى ١٩٦٧/٦/١٩ حشدت لها شخصيات سياسية مرموقة عربية ودولية ثم توالت بعد ذلك القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية عام ١٩٦٧ : ١٩٦٨.

وفى حقبتى السبعينيات والثمانينات شهدت أروقة المنظمة الدولية نشاطا ملحوظاً للدفاع عن قضية القدس وعقد إبان تلك الفترة مؤتمرات دولية هامة منها مؤتمر جنيف للسلام ١٩٧٣. كما شهدت حقبة التسعينات إنعقاد مؤتمرين هامين أحدهما فى مدريد ١٩٩١ الفترة من ١٩٩١/١٠/٣٠ : ١٩٩١/١١/١ وكان المؤتمر الثانى فى أوسلو ١٩٩٣ فى إتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي وفى جميع الحالات لم تتمخض تلك المؤتمرات عن نتائج إيجابية وإنما كشفت النقاب عن غطرسة إسرائيل وتماديها فى مخططاتها نحو تهويد القدس وتجاهلها للحقوق التاريخية الثابتة بالمدينة وفى اطار بحث مستقبل القدس في ضوء التسويات السياسية بين الفلسطينيين و الاسرائيليين نجد أن كلمة تسوية تعني في المقام الأول وضع حل يقوم على التوفيق بين الأطراف المتنازعة وغالباً ما تأخذ اتجاهاً وسطاً لا يتفق في كثير من الأحيان مع الاعتبارات القانونية ومبدأ الشرعية التي تحكم النزاع.

وإذا نظرنا إلى التسويات السياسية بشأن مستقبل القدس نجد أن معظم هذه التسويات جاءت من الجانب الإسرائيلي أو من الجانب الأمريكي باعتبار أن الفلسطينيين ليس لديهم تصور لمستقبل القدس إلا بالعودة على الأقل إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ أي عودة القدس الشرقية على الأقل للجانب الفلسطيني لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية وهو ما يرفضه الجانب الإسرائيلي وكذلك الجانب الأمريكي الذي يرى دائماً أن القدس لا يمكن أن تعود مقسمة وإنما ينبغي أن تبقى مدينة موحدة يتحدد مصيرها وفقاً لاتفاقات السلام بين الأطراف المتنازعة.

ولقد إزدادت المشكلة تعقيدا حين وصلت مسألة القدس إلى طريق مسدود.الى ان جاء عهد الرئيس الامريكى دونالد ترامب فاتخذت عملية السلام مساراً آخر مناقضاً لكل المبادئ التي تم إرساؤها منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١ واتفاقات أوسلوا عام ١٩٩٣ وجسدتها رؤية الدولتين التي طرحها الرئيس الأسبق بوش الابن عام ٢٠٠٢ وتم تضمينها خريطة الطريق فقد أوضح ترامب استعداده لقبول أي اتفاقات يتوصل إليها الطرفان حتى ولو لم تتضمن تنفيذ حل الدولتين قائلاً : "سواء حل دولتين أو دولة واحدة أنا سأكون سعيداً بما يتوصل إليه الطرفان".كما اصدر فى السادس من ديسمبر ٢٠١٧ قرار بنقل السفارة الامريكية الى القدس فى دليل واضح على غلبة اعتبارات القوة على اعتبارات الحق و القانون.

ولا شك ان هذا الموقف الامريكى لا يتفق مع مسؤليتها كدولة راعية للسلام – طبقا لمؤتمر مدريد – ولا الوسيط النزيه الذى يوفق بين الأطراف ولا ينحاز لطرف على حساب الاخر الا اذا كان المفهوم الامريكى للسلام انما يعنى الإستسلام العربى للمطالب الإسرائيلية وأطماعها وادعاءتها كما ان الفيتو الامريكى يعد اداه لحمايه اسرائيل وهى تقدم على تصرف تعلن واشنطن صراحه عدم موافقتها عليه فهى تتدخل بقوة الفيتو لحمايه اسرائيل فى قرار لها ادانه العالم كله بما فيه امريكا ثم تحجم عن القيام بما يلزم لإنصاف الطرف الاخر من اثار الفيتو وفى هذا يكمن شذوذ الفيتو الامريكى ونحن الآن أمام موقف يتطلب تكثيف الجهود لمواجهة التعنت الإسرائيلي وكسر الجمود فى مباحثات السلام الحالية لأنها ستصل بالمنطقة إلى مرحلة تؤدى إلى تفجير الموقف فى أى لحظة.

وحيث ان البحث حول مستقبل القدس يشكل جوهر الموضوع الا ان ذلك لا يعنى التنبؤ بما يمكن ان يكون عليه الوضع فى المدينة من الناحية الواقعية بقدر ما يرسم معالم هذا المستقبل فى ضوء قواعد القانون الدولى العام ،وهو ما تفرضه الدراسة القانونية لوضع مدينة القدس ، الا ان ذلك لا يغنى ايضا عن القاء الضوء على وضع المدينة فى ضوء اتفاقات السلام الفلسطينية الاسرائيلية الاخيرة والتسويات السياسية لها والتى غالبا ما تاتى بحلول توافقية لا تتفق مع احكام القانون ، فضلا عن مستقبل القدس فى ضوء قيام الدولة الفلسطينية.

في ضوء ذلك كله هناك محددات للحلول المستقبلية للقدس وعناصر ثبات وتغييرفى تناول المشكلة تؤثر بشأنها على مستقبل القدس **وتتمثل تلك المحددات والعناصر فيما يلي:**

محددات الحلول المستقبلية للقدس وعناصر الثبات والتغيير فى تناول المشكلة:

محددات الحلول المستقبلية للقدس:

١- الحقوق التاريخية والقانونية من وجهة النظر الفلسطينية.

٢- إدعاءات الحقوق التاريخية والدينية من وجهة النظر الإسرائيلية والواقع الفعلي الذى نجحت إسرائيل فى تخليقه على أرض الواقع من استيطان وتهويد وتغيير ديموجرافي لصالحها.

٣- قرارات الشرعية الدولية المجمدة بشأن القدس.
٤- الاتفاق الأردني الإسرائيلي القاضي بوضع الأماكن المقدسة تحت الإشراف الأردني.
٥- الموقف الأمريكي ومدى رؤية الولايات المتحدة لحل القضية.
٦- مدى تماسك الفلسطينيين وإصرارهم على إستعادة القدس الشرقية وما هى الحدود القصوى والدنيا لوجهة نظرهم.
٧- مدى تماسك العرب وتوافر إرادة عربية ترمي إلى الاستعادة الحقيقية للقدس.
٨- الإحتلال الإسرائيلي للقدس مع استثنائها من الخضوع لأحكام القانون الدولى.
٩- إختلال ميزان القوى العسكرية لصالح الدولة العبرية.
١٠- التدهور العام فى أوضاع العالم العربي.
١١- الاستفادة من مواقف بعض شرائح المجتمع الإسرائيلي المؤيدة للسلام.

عناصر الثبات فى تناول المشكلة:

١- الحقوق التاريخية للعرب فى فلسطين.
٢- الحقوق الدينية للمسلمين والمسيحيين التى تزيد كثيرا عن الحقوق اليهودية.
٣- الشرعية الدولية المتمثلة فى قرارات الأمم المتحدة والتسلح بها
٤- انتماء القدس الشرقية الجغرافي للضفة الغربية.
٥- الأكثرية العددية للإسرائيلين فى القدس والتى نجحت إسرائيل فى تكريسها.
٦- ثبات موقف الغالبية العظمي من دول العالم مع قرارات الشرعية الدولية وخاصة الاتحاد الأوربي وروسيا الاتحادية والصين واليابان.
٧- التلويح بسلاح الانتفاضة الفلسطينية فى حالة فشل المفاوضات السلمية والوصول إلى حل عادل للنزاع العربي الإسرائيلي.

عناصر التغييرفى تناول المشكلة:

١- التغييرات الجغرافية المستمرة الهادفة لحصار القدس الشرقية عن طريق عدة أطواق من المستعمرات حولها وشق طرق جديدة بها وحولها بالإضافة لهدم ونزع ملكية الكثير من الأراضي والمساكن والأماكن العربية.
٢- التغيرات البلدية بتوسيع مساحة المدينة بالتخطيط التوسعي بهدف إبتلاع القدس الشرقية وذلك بالإضافة لربطها اقتصاديا بإسرائيل.
٣- التغيرات القانونية والتى تتمثل فى القرارات الإسرائيلية العديدة لتغيير الوضع القانوني للقدس مثل القانون رقم ٦٧ الخاص بتوحيد القدس وقرار الكنسيت سنة ١٩٨٠ باعتبار القدس عاصمة أبديه وموحدة لإسرائيل.

٤- التغيرات الديموجرافية المستمرة الهادفة لتكريس الواقع الجديد الذى يشكل فيه الإسرائيليين أكثرية عددية.

٥- تراوح الموقف الأمريكي بين الاعتدال حينا والاعتداء أحيانا.

وفى ضوء ما سبق ومع إصرار إسرائيل على رفض جميع قرارات الأمم المتحدة واستهانتها بالرأى العام العالمي وإستمرارها فى إجراءاتها التعسفية بالمناطق المحتلة بصفة عامة وفى القدس بصفة خاصة لتحقيق أهدافها الرئيسية المتمثلة فى تفريغ تلك المناطق من سكانها العرب والمسلمين من ناحية وتغيير معالم القدس وتهويدها من ناحية آخرى وإرتباطاً بالرؤية العربية والإسلامية الواضح أحقيتها فى القدس وأن هذه المدينة لابد وأن تكون تحت السيادة العربية ورفض أى حلول تتناقض مع تلك الرؤية أو لا تؤدى إلى تحقيقها بإعتبار أن القدس عربية منذ آلاف السنين. فإنه يبدو الحل الذى وصلت إليه بشان مدينة القدس وهو يستند فى مبناه على مبدأ قانونى دولى وهو حق تقرير المصير وتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة هذا الحق وإقامة دولته المستقلة الديمقراطية يكون فيها جميع سكانها سواء أمام القانون دون نظر إلى ديانة أحد وهو اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية عاصمتها القدس يعيش فيها الجميع الفلسطينيون والإسرائيليون وفقا لمبدا المواطنة وهو ما يعني إقرار وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين الطرفين فلا تفرقة علي أساس الدين أو العرق بينهما.

قد يبدو هذا التصور للوهلة الأولي غير مقبول منطقيا في ظل الوضع الدولي الراهن وسيطرة إسرائيل علي جزء كبير من أرض الدولة الفلسطينية واختلال توازن القوى لصالح إسرائيل وفرضها أمر واقع علي الأراضي المحتلة بما فيها القدس. غير أنه يوجد ثمة اعتبارات وعوامل تجعل هذا التصور أمراً مقبولاً إذا أخذنا في الاعتبار عدم قبول سلطة الاحتلال لفكرة الدولة الفلسطينية من ناحية ومن ناحية أخري التسليم باستحالة إخراج اليهود من أرض فلسطين بأكملها وتتمثل هذه العوامل أولا في التداخل الديموجرافي والاقتصادي الذي قامت به إسرائيل منذ ١٩٦٧ عندما احتلت الضفة الغربية وغزة بالإضافة إلي المستوطنات التي اقامتها بالأرض المحتلة والتي تجعل فض الاشتباك بينهما أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا. أضف إلي ذلك العامل الجغرافي وهو حاجة الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية كل منها للأخرى. وتبدو أهمية هذا العامل في مشكلة المياه والتي نظرا لأهميتها القصوى للدولتين أدرجت في مباحثات الوضع النهائي والتي لا يمكن أن تفض إسرائيل ارتباطها بالضفة إلا في اطار ضمانات تكفل حصولها علي قدر كبير من المياه كما أن الدولة الفلسطينية تحتاج إلي ممر عبر الأراضى الإسرائيلية وتوقف ذلك علي إرادة إسرائيل من شأنه أن يجعل استقلال هذه الدولة مشكوكا فيه. لكل ذلك فإن التكامل الجغرافي بين الدولتين والوحدة السياسية بينهما قد يجعلنا نعتقد في إمكانية إيجاد هذه الدولة الديمقراطية.

ويبدو أن هذا الحل مقبولا فلسطينيا – حيث نادي العديد من المسئولين الفلسطينيين بدولة واحدة علمانية يعيش فيها الفلسطينيون و الإسرائيليون (مسلمون – مسيحيون – يهود).

فهي إذن دولة تقوم علي التجرد من الطابعين الديني والقومي للدولة القائمة علي الأراضي الفلسطينية واتخاذها مفهوم المواطنة أساسا لتعريف الإنسان علي الإقليم الفلسطيني بما يعني إقرار وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين الطرفين فلا تفرقة علي أساس الدين أو العرق بينهما.

وإذا كانت موازين القوي ومستقبل عمليه السلام وسياسات الأمر الواقع الإسرائيلية تجعل من هذه الفكرة مستحيلة التحقيق في المنظور القريب ولا تمثل حلا جزريا وعمليا للصراع الفلسطيني الإسرائيلي فليس كل ما يلمع في الذهن من أفكار يمكن أن ينتج ذهبا ويصنع حلولا عمليه علي الأرض والدعوة الآن لدولة ديمقراطية في فلسطين يتعايش فيها العرب واليهود – دون اضطهاد أو تمييز عنصرى أو ديني – تندرج في هذا الإطار والتفكير فيها ضرب من تشغيل الفكر فى قضايا نظرية مجردة غير قابلة للتطبيق. ولكن أعرض لهذه الفكرة باعتبار أنها تسوية سياسية قد تطرح في المستقبل وهي تتفق كثيراً مع الأسس القانونية بإعتبار أنها حل يقوم علي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإزالة كل ما يتناقض مع هذا الحق.

فإذا كانت استعادة الأراضي العربية المحتلة سنه ١٩٦٧ ليست الحل كله لتسوية القضية الفلسطينية ولكنها جزء من الحل فإن ذلك يعني إعادة الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية كأرض احتلت في النزاع الأخير طبقا لنصوص القرار ٢٤٢ وهي كجزء من حل لوجود قرار التقسيم ١٩٤٧/١٨١ والذي لم يلغيه القرار ٢٤٢ أو يعدله وبالتالي فإن إعادة القدس الجديدة أو الغربية المحتلة سنة ١٩٤٨ ثم إعادة القدس الشرقية المحتلة سنة ١٩٦٧ وإعادة توحيد المدينة مرة أخري لوضعها تحت تصرف الأمم المتحدة باعتبارها وفقا للقرار ١٩٤٧/١٨١ كيان مستقل غير خاضع للدولتين العربية أو اليهودية وإذا كانت القدس الآن يقيم فيها اليهود الذين قدموا من شتى بقاع الأرض ويمارسوا فيها حقوق المواطنة كما أن الفلسطينيين أصحاب الحق الشرعي والأصيل يجب أن يعودوا إليها ويمارسوا سيادتهم علي المدينة ويتمتعوا بحقهم في تقرير مصيرهم. فإن لكل من الفلسطينيين واليهود الموجودين في القدس بشطريها الغربي والشرقي يجب أن يتعايشا في ظل دولة ديمقراطية تجمعهم جميعاً وهذا الحل إنما يستند إلي أن صراعا عربيا إسرائيليا ممتدا عبر الزمان والتاريخ كما أنه صراع حضاري لا يمكن معالجته فى التو واللحظة بالقفز فوق التراكمات التي خلفها بل لابد لهذه المعالجة أن تتبلور في إطار عملية تاريخية تمكن أطرافها من التصالح مع الذات ومع الأخر وخاصة من الجانب اليهودي فالجانب العربي في الصراع لم يكن له مشكلة يهودية أو مشكلة مع اليهود بصفتهم الطائفية والدينية لا في التاريخ الوسيط أو الحديث أو حتى المعاصر ولم تكن هناك أية مشاكل دينية بالقدس بل كان

الجميع يمارسون شعائرهم الدينية في ظل نظام عربي إسلامي قوامه التسامح والمساواة ولم يبدأ الخلاف مع اليهود إلا بإنشاء دولة إسرائيل وإنتهاجها سياسات عدوانية استيطانية علي أراضى العرب وإنتهاكها لحقوق الإنسان.

وقوام الحل المقترح هو أن فلسطين تحت الانتداب تمثل وحدة جغرافية واحدة لا تتجزأ وهكذا كانت في الوعي الفلسطيني والعربى وربما ستظل كذلك ومن هنا فلا مكان فيها لدولتين إحداهما إسرائيلية و الاخري فلسطينية. ولما كانت الظروف التاريخية والدولية والإقليمية قد سمحت بإيجاد دولة إسرائيل فإن عملية السلام الحالية قد تسفر عن دولة فلسطينية لا تملك من مقومات الدولة شيئا. وهو ما كان يعيه الفلسطينيون جيداً بالوقوف حتى سنة ١٩٦٧ ضد قرار التقسيم والمطالبة بوحدة الأراضي الفلسطينية الواقعة بين النهر والبحر " نهر الأردن والبحر المتوسط " وكانت فكرة الدولتين مستبعدة حتى قبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ والذي يفترض إنسحاب إسرائيل من الضفة وغزة وهو ما كان يعني نشوء فراغ لا بد من شغله ومن هنا نشأت وترسخت فكرة الدولة الفلسطينية المجاورة لإسرائيل.

ولكن ما يذهب إليه الحل المقترح والذي يستبدل هدف قريب ومستقر " دولة فلسطينية " بهدف أخر بعيد هو دولة موحدة للفلسطينيين واليهود كدولة واحدة ديمقراطية لا تقوم علي الدين أو العرق وإنما تتخذ من المواطنة أساس لتعريف الإنسان المقيم فوق الإقليم أو المسطح الفلسطيني.

وفي هذا الحل تكون القدس هي عاصمة هذه الدولة وهي بذلك لا تشكل أي إشكالات قانونية أو سياسية أو حلولا لا تتفق والقانون الدولي والشرعية الدولية.

ورغم أن هذا الحل يدخل ضمن الحلول النظرية إلا أن تحقيقه يتطلب مجموعة من المتطلبات الضرورية والتي تجعل من التعايش بين العرب واليهود داخل الإقليم الفلسطيني أساسا لهذا الحل وهي :

١) أن هذا الحل يصطدم بأمر واقع قائم الآن وهو الكيان الإسرائيلي علي الأراضي المخصصة للدولة اليهودية وفق قرار التقسيم ١٩٤٧/١٨١ بالإضافة إلي احتلاله للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى. ولما كان هذا الحل يتطلب إزالة هذا الكيان الإسرائيلي و إندماجه في دولة ديمقراطية علي أرض فلسطين الموحدة جغرافيا وسياسيا فإن ذلك وإن كان مستحيلا في ظل الواقع الان إلا أنه يتفق مع القانون حيث أن إسرائيل من الناحية القانونية ليست دولة ولم تتوافر فيها شروط العضوية كدولة في الامم المتحدة.

٢) أن هذا الحل يتطلب وقوع تحول جزري نوعي في الفكر السياسي الإسرائيلي وفي بنية المجتمع الإسرائيلي في اتجاه تخلى الإسرائيليين عن صهيونيتهم وأفكارهم العنصرية المتأصلة فيهم كما يتطلب في الوقت نفسه وفي المقابل إشباع ورغبه الفلسطينيين إلي الدولة المستقلة

وتوحيدهم في إطار كيان ومجتمع سياسي وهو ما يترتب عليه أن يقبل العرب جميع اليهود المقيمين في إسرائيل والذين يحملون الجنسية الإسرائيلية حاليا داخل الدولة الديمقراطية المقترحة وأن ينظر إلي هذه الجنسية علي أساس أنها علاقة قانونية وليست علاقة إنتماء ديني. وفي المقابل يقبل اليهود بعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى الدولة المقترحة أيا كانت الجنسيات التي حملوها في الدول المقيمين بها.

٣) أن تقوم إسرائيل بإلغاء القوانين والإجراءات التي إنتهجتها وسنتها والتي من شانها تغيير الطابع الديموجرافي للبلاد وفرض أمر واقع وفي مقدمة ذلك قانون العودة الإسرائيلي وفك الارتباط بين إسرائيل الحالية ويهود الشتات وأن يكتفي هؤلاء بأوضاعهم الحالية في البلدان التي يقيمون فيها والجنسيات التي يحملونها. وأن تتخلي عن ممارستها العنصرية وصهيونيتها.

٤) أن فكرة التعايش بين الشعبين تجد جزورها في ثلاث مناسبات الأولي سنة ١٩٤٦ في لجنة التحقيق الأمريكية البريطانية واقتراحها توصيات تقوم علي حل المشكلة الفلسطينية بإنشاء دولة ديمقراطية يعيش فيها العرب واليهود علي قدم المساواة. والثانية قرار التقسيم ١٩٤٧/١٨١ بصيغة أخري عندما قرر إنشاء دولتين عربية ويهودية وتدويل القدس مع إقامة إتحاد اقتصادي بين هذه الأقسام الثلاثة وهو ما يعني وجود ثمة نوع من التعايش بينهما. والثالث هي الاقتراح الفلسطيني سنة ١٩٦٨ عندما تبنت بعض المنظمات الفلسطينية وفى مقدمتها فتح بالدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية يعيش فيها المسلمون واليهود علي قدم المساواة.

أن فكرة التعايش المشترك المتكافئ تجد لها صدى دوليا كطريقة لحل أذمة الشرق الأوسط التى أرهقت العلاقات الدولية على مدى ما يزيد عن نصف قرن وذلك بمعاملة الصراع العربي الإسرائيلي باعتباره نزاعا أهليا لا نزاعا دوليا أى الإنتقال بالصراع من حالة التدويل إلى حالة التوطين وذلك من خلال أدوار فعالة تمارسها الدول الرئيسية والتى لها مصلحة فى تحقيق السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط وعدم اختصار هذه الأدوار على الأمم المتحدة ومرجعيتها الشكلية والضعيفة.

٥ – أن هذا الحل هو الذى يتفق مع المشروعية وحق تقرير المصير وحق الشعوب فى الكفاح والحصول على إستقلالها.

هذه هى التصورات المطروحة للدولة الفلسطينية ووضع القدس فيها ولكن فى ظل الوضع الحالى لعملية السلام وإختلال موازين القوى وسياسة الأمر الواقع الإسرائيلي والدعم الأمريكى اللامحدود لها – فى ضوء ذلك إذا ما بقي الوضع على ما هو عليه فإن السؤال الأن هل يمكن فرض حل عربي على إسرائيل؟

هل يمكن فرض حل عربي على إسرائيل؟ من خلال ما سبق نستطيع القول بأن العرب يمكنهم فرض حل عربي على إسرائيل من خلال تلاحم العمل السياسي مع العمل العسكرى والعمل الاقتصادى وإذا كان يمكن للعرب هزيمة إسرائيل عسكريا فإن العمل الاقتصادي أيضاً والمتمثل فى المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل والتى تجد شرعيتها فى فتاوى شرعية تحظر التعامل مع اليهود يمثل أهم الأوراق فى يد العرب للضغط على إسرائيل فى الامتثال لأحكام القانون والقرارات الدولية.

أما الحل السياسي فهو التمسك بإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة وعاصمتها القدس والإعتراف بها وتنظيم التعاون معها والعمل على إيجاد أو تحويل الأقلية العربية فى إسرائيل إلى أغلبية الأمر الذى قد يدفع إسرائيل إلى التخلص من هؤلاء العرب عن طريق الإنسحاب من بعض الأراضي العربية ذات الكثافة السكانية الحالية أو التحول إلى دولة عنصرية تقوم على حكم الأقلية وتمارس سياسة التفرقة العنصرية ضد الأغلبية العربية وهو ما من شأنه أن يفجر إمكانيات الصراع الداخلى ويضع فلسطين بالتالى على طريق تحقيق حلم الدولة الديمقراطية العلمانية وتتمثل مقومات هذا الحل السياسي فى تشجيع عرب فلسطين على التمسك بأراضيهم وعدم بيعها لليهود وعودة العرب إلى أراضيهم المحتلة مرة أخرى وفى نفس الوقت تشجيع اليهود على الهجرة من فلسطين وعدم إقدام اليهود الذين يعيشون فى الخارج إلى إسرائيل، بالتالي يمكن فرض حل سياسي على إسرائيل بدلا من المفاوضات من خلال تقوية إرتباط الإنسان العربي بالأرض وتقويه إنتمائه إلى أمته ووطنه ومقاومة قوى الاحتلال ورفض المساومة معها أما إذا إستمر الوضع على ما هو عليه ولم يحسم الصراع نهائيا ووقعنا سلاما غير عادلا يخمد نار الصراع لبضع سنوات فإن ذلك سوف يعود بالمنطقة مرة أخرى إلى الحرب لحسم الصراع وهو تصور – لو حدث – لن يستطيع أحد التنبؤ متى تنتهى وكم من الوقت ستستمر والحال الذى يمكن أن تصل إليه المنطقة.

وإذا كان هذا الحل قد يوصف بالخيال وعدم الواقعية إلا أنه يبدو لى هو الحل القانونى الذى يتفق مع المبادئ القانونية وينسجم مع أحكام القانون الدولى والأعراف الدولية ويدور فى فلك قرارات الأمم المتحدة إذا ما طرحنا منها القرارات التى تقوم على حلول سياسية ولا تتفق مع الأسس القانونية وفى مقدمتها توصية التقسيم وتدويل القدس.

وإذا كان الإيمان بعدالة القضية الفلسطينية عامة والقدس خاصة والتصميم على تحقيق الهدف من أهم الأسس لحل مشكلة القدس إلا أن ذلك وحده لا يكفى خاصة وأن سلطات الإحتلال الإسرائيلي قد إستطاعت مع مرور الوقت تحويل القضية إلى مشكلة لاجئين عرب وليست قضية إسلامية تخص شعب عربي مسلم طرد من دياره وانتهكت حرمة مقدساته.

ولا توجد – فى نظرى – زعامة فلسطينية أو حتى عربية يمكن أن تفرط فى القدس كما أنى أستبعد قبول العرب والمسلمين إستمرار بقاء القدس تحت الإحتلال إلى الأبد ، فعلينا اتخاذ خطوات جادة لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس وإذا لم تفلح كل الجهود المبزولة لحل القضية بالوسائل السلمية فلا مناص من الجهاد المسلح فى التوقيت المناسب لرد الحقوق العربية فى القدس العربية المسلمة وهو حق بات معترفا به فى القانون الدولي وأقرته المنظمة الدولية فى العديد من قراراتها.

وأخيراً فإنه يصعب القول بأن القدس تضيع لأن هناك شيئاً إسمه أكثر من مليار مسلم وهؤلاء ليس كلهم من العرب فهناك المسلمون العرب وهناك المسلمون غير العرب ولو فرط المسلمون العرب سوف يتولون هم المسؤلية وأفضل لنا أن لا نفرط فلا يوجد أمامنا مفر فنحن مثل طارق بن زياد لا يوجد أمامنا سوى التقدم وليس هناك رجوع إلى الخلف والتقدم أمامنا أن نتولى مسؤليتنا ونتولى ما واجهنا من مخاطر وتكون أهلا لها قبل أن يشعرنا غيرنا أننا لم نقم بدورنا. يقول أ/ أميل أده رئيس لبنان الأسبق "مهما تكن قوة الظالم بالغة وأيا كان الاستقرار الذى يحيط بها فإن التاريخ يعلمنا أن ساعة الحق والعدل لابد من أن تدق أخيراً لتحدد مصير البشرية "

<u>ولقد انتهت هذه الدراسة الى بعض النتائج و التوصيات التى يمكن أن تساهم فى الوصول الى حل لقضية القدس وهى:</u>

اولا النتائج:

١- أكدت هذه الدراسة على أن حقائق التاريخ تثبت أن مدينة القدس عربية الأصل فى النشأة والتكوين إسلامية الهوية فى الحضارة الإنسانية.

٢- أثبتت هذه الدراسة نجاح الدبلوماسية الصهونية فى تحقيق حلمها بالإستيلاء على القدس وكسب عطب المجتمع الدولى وتقديم إدعاءات ومزاعم أثبت التاريخ عدم صحتها.

٣- بالرغم من صدور قرارات عديدة من الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المتعددة والتى تؤكد على وضع مدينة القدس وأنها أرض محتلة إلا أن اسرائيل تضرب بهذه القرارات عرض الحائط متحدية فى ذلك المجتمع الدولى.

٤- بالرغم من أن الأمم المتحدة بزلت فى سبيل حل النزاع العربى الاسرائيلى بصفة عامة جهوداً مضنية كانت لها قيمتها فى كثير من الأحيان فى التخفيف من حدة التوتر والعنف إلا إنها ظلت عاجزة عن وضع حل نهائى لهذا النزاع.

٥- ذيادة الدور الأمريكى وتعاظمه فى النزاع العربى الاسرائيلى حتى يمكننى القول بأن الولايات المتحدة الامريكية قد حلت فى كثير من الأحيان محل الأمم المتحدة فى مجال الجهود المبذولة لتحقيق تسوية لهذا النزاع وباتت المبادرات الأمريكية واحدة تلو الأخرى حتى بلغ دورها وضع حلول وتصور لنهاية هذا النزاع خارج نطاق الامم المتحدة.

٦- تجاوزت الحلول التى وضعت لقضية القدس فى الغالب الأعم منها المرجعيات القانونية الدولية لحلها. الأمر الذى يعد مخالفاً لقواعد القانون الدولى الآمره.

٧- اكدت الدراسة بطلان الممارسات الاسرائيلية لتهويد مدينة القدس وإنها كدولة محتلة ملزمة بإحترام قواعد واحكام قانون الاحتلال الحربى والذى لا يعطى لاسرائيل أى نوع من السيادة على مدينة القدس وأن ممارسات اسرائيل المتعددة بمدينة القدس من ضم وإستيطان وإنتهاك حقوق المواطنين تشكل جرائم حرب وتقيم المسئولية الدولية بشقيها المدنى والجنائى ووجب على المجتمع الدولى توفير الحماية للشعب الفلسطينى.

٨- إن إقامة دولة فلسطين على أرض فلسطين التاريخية وعاصمتها القدس الشريف الموحده هو ما يتفق مع حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ومع مجمل قواعد القانون الدولى.

٩- أثبتت الدراسة وجود خلل فى إتخاذ القرارات داخل الأمم المتحدة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

أ) نزعة الهيمنة والتبعية السائدة فى العلاقات الدولية.

ب) تضارب مصالح القوى الدولية ذات النفوذ فى العلاقات الدولية ج) وجود حق الفيتو داخل مجلس الأمن.

كما أثبتت الدراسة وجود خلل فى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة يتمثل فى عدم تنفيذ كثير من القرارات ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها :

أ) أن كثير من تلك القرارات لا تتضمن آليات التنفيذ.

ب) غياب الإرادة الدولية والمجتمع الدولى لتنفيذ هذه القرارات.

ج) سياسة الكيل بمكيالين.

د) جدلية تفسير وإلزامية القرارات.

١٠- أن الأمم المتحدة لم تستخدم الفصل السابع من ميثاقها فى معالجتها للقضية الفلسطينية عامة رغم أن النزاع فى هذه القضية يهدد السلم والأمن الدولى.

١١- فشلت الأمم المتحدة فى حل القضية الفلسطينية عامة حتى الآن بل خرجت مبادرات حل القضية من دوائرها لتصبح فى أيدى القوى الدولية الأخرى.

١٢- أن مسئولية حل القضية الفلسطينية عامة وقضية القدس خاصة تقع على عاتق المجتمع الدولى عامة منظمات وحكومات وشعوب وهى مسئولية تاريخية.

ثانيا التوصيات:

١- لابد من إبتداع أساليب جديدة لإنقاذ القدس تنبثق من مقتضيات عملية الانقاذ وتستند إلى قدراتنا وتتلاءم مع المتغيرات المحلية والدولية والعمل على تجنب الشعارات البراقة والبحث عن صياغات عقلانية وعملية للاقتراحات المطروحة لتكون فى النهاية ممكنة ومؤثرة.

٢- العمل على ضرورة تحقيق الوحدة العربية والإسلامية فى مواجهة التحديات والصلف الإسرائيلي ضد المقدسات الدينية وتهويد المدينة والتنديد بالممارسات الإسرائيلية ومخططاتها عبر وسائل الإعلام المختلفة لإنقاذ المدينة من أيدى الاحتلال الإسرائيلي الغاشم والذى يحاول فرض أمر واقع عليها والتأكيد على أن القدس هى مدينة محتلة فى شطريها الغربي والشرقى وينطبق عليها قرارات الأمم المتحدة وفى مقدمتها القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨.

٣- العمل على إستمرار المقاومة العربية وتنويع وسائلها حتى يتحقق الهدف وهو تحرير الأرض الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف. ويأتي فى مقدمة هذه الوسائل الضغوط الإقتصادية وربط التطبيع مع إسرائيل بالتقدم فى عملية السلام وتخليها عن التسليح النووى والتوقيع على معاهدة حظر إنتشار أسلحة الدمار الشامل وهى الضغوط التى عانت منها إسرائيل طويلا ودفعتها بل أجبرتها على المضى فى عملية السلام فى مطلع التسعينات.

٤- العمل على إنقاذ المدينة من سياسة التهويد ووقف الحفريات التى تهدد المقدسات الدينية من خلال العمل على إصدار قرارات دولية ملزمة ورادعة تلزم سلطات الإحتلال الإسرائيلي بوقف كافة التعديات.

٥- تأييد الحوار مع الأطراف المحبة للسلام واستقطابها لتأييد الحقوق العربية وذلك لإجبار إسرائيل على العودة إلى مائدة المفاوضات والالتزام بتنفيذ الاتفاقات المبرمة مع الفلسطينيين وفى مقدمتها أوسلو ومدريد والعمل على عودة الأراضي العربية المحتلة والاستفادة من المواقف الدولية المؤيدة للحقوق العربية وفى مقدمتها فرنسا والصين وروسيا ومنظمة الوحدة الأفريقية ودول عدم الإنحياز ودول منتظم المؤتمر الإسلامي.

٦- مطالبة محكمة العدل الدولية بإصدار رأى استشارى حول مركز القدس فى ضوء توصية التقسيم والقرارات الدولية المتعلقة بالمشكلة ولاسيما القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ وذلك وفقا للمادة ٩٦ من الميثاق والمادة ٦٥ من النظام الأساسي للمحكمة

٧- العمل على رفع دعوى قضائية أمام المحاكم الأمريكية لالغاء قرار الكونجرس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس لمخالفته للقرارات والالتزامات الدولية ومبادئ القانون الدولى وللنظام الأمريكي ذاته وحتى إذا خسرنا هذه الدعوى فيكون لها أثر سياسي وقانوني وإعلامي كبير.

٨- مطالبة الأمم المتحدة بتأكيد موقفها من قراراتها بدءاً من قرار التقسيم وحتى الآن.

٩- العمل على إصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة إستناداً إلى المادة ٦ من الميثاق بانتهاء عضوية إسرائيل فى الأمم المتحدة وطردها من منظمة الامم المتحدة لإمعانها فى إنتهاك الميثاق وإن كان ذلك سوف يصطدم بتوصية مجلس الأمن لوجود الفيتو الأمريكي إلا

أن ذلك من شأنه زيادة لفت نظر الرأى العام العالمي لخطورة الإنتهاكات الإسرائيلية لأحكام الميثاق.

١٠- ضرورة التحرك الفعال لإنشاء جامعة القدس العربية وإعتبارها بداية للوجود العلمي العربي بالمدينة.

١١- تنظيم حملة إعلامية عالمية حول عدالة الحقوق العربية والإسلامية فى القدس وتتمثل هذه الحملة فى تنظيم الأنشطة الفنية والرياضية لصالح القدس وتوجيه رسائل إلى الإدارات الدولية ولاسيما أمريكا لتوضيح الحقوق العربية والإسلامية فى القدس والعمل على إصدار عدة نشرات بكافة اللغات لتوضيح ذلك والعمل على إصدار كتاب شامل ووثائقي عن الحقوق العربية والإسلامية واستحداث موقع على الإنترنت حول القدس وإصدار طابع بريد بإسم القدس وتحديد يوم لها يحتفل به فى جميع أنحاء العالموهنا يتجلي عظمة الدول والمسئولية الملقاة على عاتق الجامعة العربية كمؤسسة عربية رسمية عاصرت الصراع منذ بدايته وتبني إستراتيجية موحدة تجاه القدس والعمل على إنشاء مركز دولى بالقدس تابع للجامعة يتبني عرض قضيتها فى المحافل الدولية.

١٢- التحذير من إجراء أى استفتاء حول القدس لأن غالبية سكانها الآن من اليهود والعمل على مقاطعة أى ندوات أو مؤتمرات تعقد بالمدينة.

١٣- العمل على زيادة أهمية دور المنظمات الأقليمية وغير الحكومية وطرح قضية القدس أمامها لتكوين رأى عام حول المدينة.

١٤- الإهتمام بالدور الأوربي والعمل على زيادة فعاليته واستغلاله وجعله دائما فى موقف مؤيد للشرعية الدولية.

١٥- العمل على دعم صندوق القدس ودعم موارده وذلك لاستغلالها فى الوجود العربي بالمدينة والعمل على دعم وكالة بيت مال القدس التابع للجنة القدس برئاسة الملك محمد السادس ملك المغرب سابقاً.

١٦- إحياء دور مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية الخيرية الإسلامية والمسيحية فى العالم العربي والإسلامي للقيام بمسؤليتها فى دعم المواطن العربي بالقدس ماديا ومعنويا لمواجهة محاولات تصفية الوجود العربي والفلسطيني بالمدينة ودعم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية العربية بالمدينة والتنسيق بين هذه الجهود لزيادة فاعليتها وتنظيمها.

١٧- تشجيع الهجرة العربية والفلسطينية للإقامة فى المدينة لتواجه عمليات الاستيطان اليهودى بها ومقاومة الاضطهادات الإسرائيلية للسكان وهو ما يستتبع استغلال الأراضي الخالية الموجودة بالمدينة والمملوكة للفلسطينيين والبناء عليها وجمع التبرعات اللازمة لإقامة هذه المباني وحتى يبرز الوجود العربي بالمدينة.